



جمهورية الصين الشعبية

ورقة تبيان موقف: مسائل التحقق

- ١- يمثل نظام التحقق المنشأ بمقتضى اتفاقية الأسلحة الكيميائية ("الاتفاقية") أداة رئيسية لمراقبة وكفالة العمل الكامل والفعال لتحقيق موضوع الاتفاقية والغرض منها. كما إنه يشكل مُرتكزاً هاماً لتكوين الثقة بين الدول الأطراف.
- ٢- وبحلول شباط/فبراير ٢٠٠٨ كانت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ("المنظمة") قد أنجزت بنجاح أكثر من ٣١٠٠ عملية تفتيش موقعي في مرافق ذات صلة بالأسلحة الكيميائية، ومرافق ذات صلة بالمواد الكيميائية المدرجة في جداول الاتفاقية، ومرافق لإنتاج المواد الكيميائية الأخرى. وفي أثناء ذلك انخرطت الدول الأطراف والأمانة الفنية في مشاورات مكثفة وخطوات تجريبية من أجل تحسين أساليب التفتيش وترشيد تخصيص موارد التفتيش، فحققتا بعض التقدم في هذا المضمار. ويمكن القول على العموم إن نظام التحقق يجمع بين الفعالية ومقومات الاستمرار.
- ٣- وفي السنوات القادمة سوف يبدأ تشغيل المزيد من مرافق تدمير الأسلحة الكيميائية، وسوف تشهد حملات تدمير الأسلحة الكيميائية المزيد من التوسع من أجل تحقيق الهدف الأساسي المنشود من الاتفاقية المتمثل في تدمير هذه الأسلحة. وبفعل التقدم العلمي والتكنولوجي والعولمة الاقتصادية شهدت الصناعة الكيميائية تحولات على صعيد التكنولوجيا المستعان بها فيها، وعلى صعيد بنيتها، وعلى صعيد نطاق إنتاجها، كما شهدت تغييرات في توزيعها الجغرافي. وإن للاستعانة على نحو رشيد بتكنولوجيات التحقق الجديدة أثراً إيجابياً فيما يخص تحسين نجاعة عمليات التفتيش. ويتعين على الدول الأطراف أن تسعى، من خلال التباحث المستفيضة، إلى إيجاد سبل أرشد لتخصيص موارد التفتيش، وتحسين فعالية عمليات التفتيش، ووضع تدابير عملية وفعالة للتفتيش تتوافق مع الاتفاقية.
- ٤- وبالنظر إلى أن الصين هي الدولة الطرف التي تحوز أكبر عدد من المرافق المعلنة والخاضعة للتفتيش فإنها دأبت دائماً على تقديم دعمها النشط لنظام التحقق بمقتضى الاتفاقية ونحت منحى



بناءً وواقعياً في المباحثات الرامية إلى تحسين نظام التحقق. وتود الصين أن تؤكد هنا من جديد بعض آرائها فيما يخص التحقق:

(أ) إن اجتثاث خطر الأسلحة الكيميائية هو الهدف الرئيسي المنشود من الاتفاقية. وإن المراقبة الصارمة والفعالة في المرافق ذات الصلة بالأسلحة الكيميائية، ولا سيما مرافق تدميرها، تمثل المهمة المحورية في مجال التحقق وهدفه الأساسي. وينبغي تخصيص كل الموارد البشرية والموارد المالية والمعدات وسائر الموارد تخصيصاً رشيداً تعطي به الأولوية للسهر على التحقق المنتظم من مرافق تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية. وإن أي محاولة لترشيد طرائق التفتيش وللاقتصاد في موارد التفتيش لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تكون على حساب فعالية التحقق.

(ب) ويعد التأكد من أن مرافق إنتاج المواد الكيميائية المدرجة في جداول الاتفاقية والأنشطة المجراة فيها مخصصة لأغراض سلمية عنصراً هاماً من عناصر الاتفاقية. وإن الخطر الذي تمثله مرافق إنتاج المواد الكيميائية المدرجة في الجداول ١ و ٢ و ٣ يتناقض وفقاً لهذا الترتيب، وبالتالي ينبغي أن تتناقض كثافة عمليات تفتيش هذه المرافق وتواترها ومدتها وفقاً للترتيب ذاته. وتتسم مرافق إنتاج المواد الكيميائية المدرجة في جداول الاتفاقية بكثرتها وبالتفاوت في توزيعها الجغرافي. وبالأخذ بإجراء التحليل الموقعي في سياق عمليات تفتيش مرافق مواد الجدول ٢ ستصبح عمليات التفتيش أوفى. ومن الأساسي، لضمان فعالية نشاط التحقق، أن تخصص الموارد المتوافرة على نحو رشيد تبعاً لدرجة ما تمثله المرافق المعنية من خطر على الاتفاقية، مع إيلاء الاعتبار الواجب للتوازن الجغرافي. وينبغي العمل في أقرب وقت ممكن على إيجاد الحل الملائم للمسائل الهامة العالقة مثل مسألة تقييم المخاطر وتواتر عمليات التفتيش.

(ج) ويتأتى الخطر الأدنى على الاتفاقية من مرافق إنتاج المواد الكيميائية الأخرى، وهي المرافق الأكثر عدداً والأشد تفاوتاً من حيث التوزيع الجغرافي. وينبغي للدول الأطراف أن تراعي هذه الخصائص كل المراعاة في مباحثاتها الرامية إلى البت في عدد عمليات تفتيش مرافق إنتاج المواد الكيميائية الأخرى. وأما فيما يتعلق بتوزيع عمليات التفتيش المعنية وبطريقة انتقاء المواقع المراد تفتيشها، فإن أي تعديل ينبغي أن يكون متوافقاً مع أحكام الاتفاقية ومبدأ "الموضوعية والمنطق والحياد"، وأن لا يؤخذ به إلا بتوافق الآراء على أساس مشاورات وافية بين الدول الأطراف.